

Distr.
LIMITED

TD/B/50/L.7
16 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية: حصيلة المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية

موجز الرئيس

دور وأهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف وبرنامج عمل الدوحة

١- نظر المجلس في البند ٥ في جلستين عامتين عُقدتا في ٨ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وأدلى بالبيان الرئيسي الأمين العام للأونكتاد. وعرض مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة (TD/B/50/8). وأدلى بسبعة وأربعين بياناً بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وفي ما يلي ملخص للنقاش.

٢- اتفقت الآراء بوجه عام على أن لا بديل أفضل من النظام التجاري المتعدد الأطراف في السعي إلى تحقيق الهدف المحدد في إعلان الألفية وهو "إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز ويمكن التنبؤ به ويرتكز على القانون" في سبيل التنمية والقضاء على الفقر. وجميع البلدان ملتزمة بتحقيق هذا الهدف. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي اعتبار التجارة والمفاوضات التجارية دواءً لكل داء في الاقتصاد العالمي وبالتالي صرف الانتباه عن المشاكل الأساسية القائمة خارج ميدان التجارة التي يجب التصدي لها على وجه الاستعجال.

والتجارة ليست غاية في ذاتها وإنما وسيلة لبلوغ تنمية تتسم بالتوازن والإنصاف والاطراد. فالتنمية في نهاية المطاف هي خير مساهمة في السلام والعدل والاستقرار.

٣- وجرى التشديد على ضرورة تنسيق الإرادة السياسية والجهود الدولية من أجل التصدي للمعوقات المتأصلة التي تواجهها البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. والواقع أن جميع المؤتمرات الدولية الرئيسية منذ مؤتمر قمة الألفية واجتماعات مجموعة الثمانية وعدت بالتصدي لأوجه الاختلال والإجحاف في العولة، التي تعد التجارة أبرز مظاهرها. ويعد التماسك في صياغة السياسات وتنسيقها بين منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، ونظام بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية عاملاً هاماً من عوامل تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين في جميع الأمم نظراً إلى الترابط القائم بينها.

٤- ولم تنل البلدان النامية حتى الآن حصة عادلة يُعتد بها من ثمار الرخاء الاقتصادي العالمي، رغم ما اضطلعت به من تحرير اقتصادي لا يستهان به على صعيد منفرد أو إقليمي أو متعدد الأطراف وعن طريق برامج التكيف الهيكلي. ومنذ سنوات طويلة، وبخاصة منذ جولة أوروغواي، ما برحت البلدان النامية تقدم مساهمة هامة في التحرير التجاري المتعدد الأطراف ووضع قواعده متحملة في سبيل ذلك ثمناً باهظاً، ما ينفي عنها تماماً صفة المستفيد بالبحان.

٥- لقد كان مؤتمر الدوحة الوزاري مرحلة هامة في تطور النظام التجاري المتعدد الأطراف، تمخضت عن تعهد صريح بإدراج التنمية في صلب برنامج عمل الدوحة وتحسين تلبية احتياجات البلدان النامية ومصالحها وإتاحة ظروف عادلة ومتكافئة لهذه البلدان باعتبارها شركاء أضعف. ويجب عدم تفويت الفرصة المتاحة لإيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف إنمائي المنحى. فلكل البلدان مصلحة في هذا النظام. والبلدان المتقدمة ليست أقل حاجة إليه من البلدان النامية. كما أن تنفيذ جدول الأعمال الأساسي لبرنامج عمل الدوحة تنفيذاً يأتي بنتائج مواتية للتنمية يصب في المصلحة المشتركة لجميع البلدان، المتقدمة منها والنامية، والنظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي. ولم يعد ممكناً وضع الترتيبات والسياسات المواتية للتنمية في معزل عن الواقع بل يجب التصدي لها من خلال اتخاذ تدابير عملية وتنفيذية وإلزامية. ولا بد من تحويل جدول أعمال التنمية إلى حقيقة واقعة لأن القضايا التي يتناولها قضايا حيوية للبلدان النامية من أجل ضمان مساهمة النظام التجاري المتعدد الأطراف في إيجاد نظام اقتصادي عالمي شامل للجميع. وتعتقد البلدان النامية آملاً كبيرة على الوعود الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة وما فتئت تشارك في المفاوضات مشاركة نشطة تشمل مثلاً تقديم مقترحات عديدة بشأن مختلف القضايا. ولم تطرح هذه البلدان جدول أعمال دفاعياً فحسب وإنما قدمت أيضاً جدول أعمالاً إيجابياً بشأن إصلاح التجارة وتحريرها في مجالات مثل الزراعة والمنسوجات وطريقة التوريد الرابعة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٦- ويجب أن تكون معايير التجارة المتعددة الأطراف وقواعدها وسيلةً إلى دعم التنمية وتعزيزها بطرائق منها تيسير تنفيذ البلدان النامية سياسات وطنية تفي باحتياجاتها التجارية والإقتصادية والمالية. وفي هذا السياق، أفادت بعض البلدان أن القضايا الدخيلة التي أُدمجت في النظام التجاري المتعدد الأطراف في ختام جولة أوروغواي قلصت من حيز السياسات المتاحة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وأثقلت كاهل النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشارت بعض البلدان إلى أن البلدان المتقدمة، باستثناء قلة قليلة منها، تمارس اليوم وتفيد من سياسات يجري تضيق نطاقها على البلدان النامية من خلال النظام التجاري المتعدد الأطراف. ودعا البعض إلى الاعتراف بأن البلدان النامية لا تستطيع مجازاة البلدان المتقدمة في سرعة التحرر الاقتصادي إذا أريد لها تحقيق المكاسب المحتملة.

المؤتمر الوزاري الخامس: تقييم

٧- لم يُوفق المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في كانكون بالمكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في الخروج بنتائج ملموسة. إلا أن الكثيرين أكدوا ضرورة النظر إلى مؤتمر كانكون بموضوعية. فقد أريد به أن يكون بمثابة استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الدوحة، وتقييم لإمكانية تقديم التوجيه السياسي بشأن مسائل أساسية مطروحة على جدول أعمال الدوحة. وقد آل الأمر إلى طريق مسدود بعد أن تبينت صعوبة التوصل إلى الحلول التوفيقية السياسية اللازمة عند فرض التزامات محددة ومفصلة ومقيدة زمنياً. وأعرب عن خيبة أمل عامة إزاء المأزق في كانكون وأبدى القلق من أن تصبح المؤتمرات الوزارية معرضة لمثل هذا الفشل. ومن جهة أخرى، أشير إلى أنه سبق تجاوز مثل هذه المأزق في تاريخ النظام التجاري المتعدد الأطراف، حيث لم يمنع الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء من إحياء المفاوضات لاحقاً. ومحاولة توزيع اللوم بين البلدان المتقدمة والنامية محاولة غير مجدية ومضلة لأن الأولوية في هذه الساعة هي لسماع وتقدير ما يبديه الجميع من شواغل ولإيجاد حلول مقبولة من كل الأطراف.

٨- وأعرب عن القلق من أن يقوض الفشل في كانكون الالتزام بتعددية الأطراف وأن يخدم مآرب أنصار الحماية والتحيز. كما يمكن أن يؤدي هذا الفشل إلى الاندفاع وراء تحقيق المصالح المنفردة والثنائية والإقليمية. وأعرب آخرون عن شكهم في أن تتعرض تعددية الأطراف للتقويض وأن تتغلب النزعات الإقليمية على المكانة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية أو أن تحل محلها، ذلك أن جميع البلدان تدرك قيمتها وفائدتها وتحتاج إليها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. واعترف أيضاً بأن الاختيار بين تعددية الأطراف والترعة الإقليمية اختيار زائف لأن كليهما معمول به منذ فترة ولأنهما متكاملان في تعزيزهما المتبادل للسعي إلى تحقيق هدف تحرير التجارة الدولية.

٩- وفيما يخص تقييم نتائج كانكون والعبر المستفادة، تم التشديد على عملية مفاوضات منظمة التجارة العالمية وعلى جوهرها.

القضايا المتصلة بالعملية

١٠- أفادت بلدان عديدة أن العيوب المتصلة بالعملية برزت في الأعمال التحضيرية لمؤتمر كانكون وأثناءه. وتشمل الصعوبات المتصلة بالعملية تقييم توقيت القضايا ومدى نضجها للحل، والإجراءات المتصلة بحفظ السجلات ونشرها وإعداد النصوص وإحالتها، وتوقيت آراء الأعضاء البديلة وكيفية التعبير عنها، وكيفية اختيار الموظفين، وكيفية ضمان الطابع الشامل للعملية في جميع الأوقات. ويمكن أن تؤدي هذه القضايا مجتمعة، إن لم تعالج، إلى الإضرار بفعالية منظمة التجارة العالمية وحيويتها في الأمد البعيد. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن تسوية معظم المسائل على الصعيد التقني في جنيف أفضل من الاعتماد على تسويات اللحظة الأخيرة والقرارات المتخذة على المستوى السياسي في الاجتماعات الوزارية التي يمكن أن تبوء بالفشل حتى إذا خلصت النوايا، نظراً إلى ضيق الوقت المتاح وثقل العملية. ويبدو أيضاً أن جدول أعمال كانكون أثقلته توقعات التوصل في جميع الأحوال إلى اتفاق ذي محصلة إيجابية. لقد كانت الروابط والتوازنات وترتيب الأعمال والتكاليف والفوائد المتوقعة أعقد من أن يتيسر التصدي لها. وكان من الأنسب لو طرح جدول أعمال مرن قائم على بنود يمكن تحقيقها بشكل واقعي ويرتاح إليها أعضاء منظمة التجارة العالمية. وعلى ضوء ذلك، آن الأوان لتحديد أولويات عملية التفاوض وفصل القضايا التي تسهم في تحرير التجارة فعلاً وتفضي إلى التنمية عن غيرها.

١١- وذكر أن نمط التفاوض في منظمة التجارة العالمية قد تغير، إذ أخذت البلدان النامية تطالب بإبداء رأيها وبالتشاور معها قبل اتخاذ القرارات التي لها تبعات بعيدة الأثر عليها. وبالإضافة إلى ذلك، اعترف بأن النظام التجاري المتعدد الأطراف بات ينظر إليه بصفة متزايدة على أنه منفعة عامة دولية. ولا بد بالتالي من مراعاة مصالح جميع المشاركين وشواغلهم، بصرف النظر عن مستوى تنميتهم أو حجمهم أو نصيبهم من التجارة العالمية.

١٢- إن تكون وتبدل التحالفات حول القضايا، مثل مجموعة "العشرين المزيده"، ومجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأفريقي، وأقل البلدان نمواً، مسألة تتسم بالأهمية من حيث تعديلها للاحتلال في المركز التفاوضي للبلدان النامية. وتدل هذه التحالفات على زيادة مكانة البلدان النامية ومجموعاتها ضمن منظمة التجارة العالمية، ما سمح لها بإسماع صوتها. بيد أن البعض حذر من الوقوع ثانية في جدال أو صدام حول العلاقات بين الشمال والجنوب بعد أن أصبحت هذه العلاقات أكثر تعقيداً وتنوعاً.

١٣- وبات اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية عملية أعقد وأصعب، ليس بسبب زيادة الأعضاء واتساع نطاق جدول الأعمال فحسب وإنما أيضاً بسبب مشاركة عدد كبير من الدول الديمقراطية. فحكومات البلدان النامية، شأنها شأن نظيراتها في البلدان المتقدمة، يجب أن تراعي المصالح والاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمس سكانها وناخبها، كما يجب أن تراعي قضايا أساسية تتصل بالتنمية والبقاء. ويجب النظر إلى بروز دور ومصالح المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص في بلدان الشمال والجنوب في هذا السياق.

١٤- وقال أحد الآراء بضرورة إصلاح عملية اتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية وجعلها أكثر كفاءة. وأفيد أن المنظمة تتبع طريقة بدائية في اتخاذ قراراتها في حين أن لديها نظام إنفاذ شديد الفعالية. وربما كان ذلك مصدراً من مصادر الاختلال في النظام التجاري المتعدد الأطراف حين يعتمد في معالجة قضايا التجارة على الآلية الحديثة لتسوية المنازعات أكثر من اعتماده على القواعد. وحذر آخرون من أن يؤدي بحث الإصلاحات في المنظمة إلى صرف الانتباه عن القضايا الحقيقية التي يواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما قضيتي الوصول إلى الأسواق والتنمية. وشجع آخرون على زيادة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات في المنظمة.

القضايا الموضوعية

١٥- تعود أسباب الفشل في كانكون إلى عدم احترام المهل الزمنية وعدم معالجة القضايا الإنمائية وعدم إنهاء الأعمال والاختلالات الموروثة عن جولة أوروغواي، وإلى بطء وتيرة الإصلاح الزراعي في البلدان المتقدمة. ويبرز الفشل في تحقيق نتائج ملموسة عدم توافق الآراء بشأن جوانب أساسية من المفاوضات، ولا سيما المعاملة الخاصة والتفاضلية، وقضايا التنفيذ، والزراعة، والمفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ورأى كثيرون أن مجموعة التدابير المقترحة في كانكون كانت مخيبة للآمال من حيث مضمونها الإنمائي، ما جعل الكثيرين يعتقدون أن مؤتمر الدوحة أتى بوعود كلامية أكثر منها فعلية.

١٦- وأُحيط علماً ببعض التطورات الإيجابية، مثل اعتماد القرار الخاص بالفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، وطرائق المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً في المفاوضات الخاصة بالخدمات، واعتماد مبادئ توجيهية بشأن انضمام أقل البلدان نمواً، وقبول انضمام أول بلدين من أقل البلدان نمواً إلى المنظمة وهما كمبوديا ونيبال.

١٧- وفيما يتعلق بمرحلة ما بعد كانكون، دعي بوجه عام إلى زيادة العمل على القضايا الأساسية غير المحلولة بقدر من الاستعجال والتصميم. فالتحرك نحو تلاقي الآراء سيتطلب من جميع الأطراف ممارسة الإرادة السياسية، وتحديد التعاون والتوافق، والالتزام البناء وإيجاد حلول توفيقية ولا سيما حول القضايا التي تتضارب بشأنها الآراء. وينبغي أن يكون اجتماع كانكون بمثابة نداء صحوة للمجتمع الدولي ليعمد إلى بناء الثقة المتبادلة وإزالة الخلافات ويبدأ التفاوض من جديد بحسن نية وبمنظرة إلى المستقبل. واتفقت جميع البلدان على ضرورة بذل الجهود لإعادة برنامج عمل الدوحة إلى مساره السليم.

١٨- ومن المهم في هذا الصدد التركيز على ولاية الدوحة وعلى القضايا الأساسية، وهي: إيجاد محصلة متوازنة ضمن مجالات التفاوض وعبرها؛ وجدول أعمال التنمية؛ والطابع الشامل والديمقراطي لعمليات التفاوض والإجراءات واتخاذ القرارات بحيث تعبر النتائج التفاوض عليها عن آراء ومصالح الجميع؛ وأسس تحرير التجارة

وجداول الأعمال الخاص بالتدابير الحدودية وإنهاء الأعمال غير المستكملة في الجولات السابقة، ولا سيما في مجالات الزراعة والمنسوجات وطريقة التوريد الرابعة في الخدمات؛ وقضايا التنفيذ؛ والمعاملة الخاصة والتفاضلية. ولا بد من تناول الشواغل المشروعة للبلدان النامية بشأن القضايا الجديدة والمعقدة التي لا يوجد بشأنها توافق في الآراء فيما يخص القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية. ولا بد أيضاً من تناول الانسجام والاتساق بين السياسات التجارية والمالية والنقدية والتكنولوجية دعماً للتنمية؛ ومراعاة التبعات بالنسبة للقضايا المتعددة التي تنطوي عليها العلاقة بين التجارة والتنمية والعولمة مثل جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة (من خلال تعديل الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتوفير حل أضمن) والفقر والبيئة والصحة والثقافة ونوع الجنس والهجرة والأمن الغذائي والتنمية الريفية والمنافسة والتكنولوجيا والمؤسسات والعمالة والمصلحة العامة. وأكدت عدة بلدان على ضرورة زيادة العمل وتعميقه بشأن الاقتصادات الصغيرة؛ والتجارة والديون والشؤون المالية؛ والتجارة ونقل التكنولوجيا.

١٩- وتم التشديد على مدى أهمية قضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفاضلية في تعزيز ثقة البلدان النامية في المشاركة النشطة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي معالجة هذه المسائل بجدية على سبيل الأولوية وبإظهار مزيد من الإرادة السياسية والمرونة.

٢٠- وستترتب على المفاوضات التجارية وتنفيذ النتائج تكاليف تكيفية واجتماعية ضخمة للبلدان النامية. ولذلك يجب أن تراعي المفاوضات المقبلة هذه الأمور وتعالجها بصورة منهجية. ويجب ضمان التآزر والترتيب المناسب للأعمال - على ضوء قدرات البلدان النامية، ومستوى الالتزامات التي يجب أن تأخذها على نفسها، وتكاليف التنفيذ - وكفاية الموارد المالية والتقنية المتاحة لها. وينبغي منح البلدان النامية مساعدة ملموسة لبناء القدرات التوريدية وشبكات الأمان، والتخفيف من التآكل المحتمل في الأفضليات التجارية، والوفاء بتكاليف التكيف. ومن العناصر المهمة في برنامج عمل الدوحة والنظام التجاري المتعدد الأطراف تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بصورة هادفة وشاملة. وينبغي تعزيز هذين العنصرين ليتجاوزا التعاون التقني التقليدي الموجه صوب تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية عن طريق توخي جملة أمور من بينها بناء القدرات. وما فتى الأونكتاد يعمل بنشاط في هذا المجال. وأطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة لدعم تكيف البلدان النامية مع أثر التحرير التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما الاحتياجات المؤقتة لميزان المدفوعات الناجمة عن تآكل الأفضليات وفقدان إيرادات التعريفات.

٢١- وينبغي التصدي بصورة كافية للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما بالنظر إلى تمهيش دورها في التجارة العالمية، وانخفاض نصيبها من التجارة العالمية من ٣ في المائة في الستينات إلى ٠,٤ في المائة في الوقت الحاضر. وتم التشديد على الوصول الملزم لمنتجات أقل البلدان نمواً معفية من الرسوم الجمركية والحصص، إلى

جانب إدخال تحسينات على مخططات الأفضليات وقواعدها، على نحو يتناسب والقدرة الصناعية لهذه البلدان، وإزالة الحواجز غير التعريفية وتلافي شروط الحماية والوقاية المفروضة على منتجاتها. وأبرزت الحاجة إلى اتخاذ مبادرات مجدية في جانب العرض، بما في ذلك إدخال تحسينات على نوعية الهياكل الأساسية. وأشار إلى إمكانية إدخال مزيد من التحسين على المبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نمواً بطرق منها مثلاً جعل عملية الانضمام محددة زمنياً (مثل فترة ثلاث سنوات أو ثلاث اجتماعات للفرقة العاملة)، وتحديد فترة تكيف واقعية وكافية تقوم على معايير موضوعية تتفق وقدرات هذه البلدان، وتوفير مساعدة تقنية يمكن التنبؤ بها.

٢٢- وشددت عدة بلدان على أن الإصلاح الجذري للتجارة في المنتجات الزراعية يمكن أن يحقق مكاسب هامة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة. ومن شأن إلغاء جميع أشكال إعانات الصادرات وخفض الدعم المحلي المشوه لتجارة المنتجات الزراعية خفضاً كبيراً أن يعزز التنمية في البلدان النامية ويساهما مساهمة كبيرة في التخفيف من وطأة الفقر. ومن الممكن أن تتلاقى المواقف بشأن إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية إذا ما أبدى جميع الأطراف تعاوناً متجدداً والتزاماً ببناء. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يقترن الوصول إلى الأسواق بمعاملة خاصة وتفاضلية فعالة، وآليات وقاية خاصة، وتدابير محددة للاقتصادات الصغيرة، وتحقيق الأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وتدابير كافية للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وأقل البلدان نمواً.

٢٣- ورأى البعض ضرورة التصدي لمسألة السلع الأساسية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، نظراً إلى ارتباط المصالح الملموسة لعدد كبير من البلدان الفقيرة والصغيرة بالسلع الأساسية. وعقدت بلدان كثيرة أهمية على تناول مبادرة القطن التي طرحتها بعض البلدان الأفريقية.

٢٤- واعتُبرت الخدمات مجالاً من مجالات النمو للبلدان النامية. وتستوجب زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات تنفيذ المادة الرابعة والفقرة ٢ من المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، ولا سيما فيما يخص الوصول الفعلي إلى الأسواق في القطاعات والطرائق التي تهم البلدان النامية. وأشار إلى أن تحرير الخدمات ينبغي أن يتم في الوقت والسرعة المناسبين للبلد المعني. وأعرب عن القلق إزاء نوعية العروض في طريقة التوريد الرابعة، وشدد على الحاجة إلى عروض مجدية تجارياً نظراً إلى المكاسب الممكن تحقيقها لجميع البلدان.

٢٥- وأعربت البلدان النامية عن تأييدها لتحديد التزامات بالتخفيض فيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق (ناما). بما يتمشى مع قدراتها وأهدافها الإنمائية، ورأت وجوب منحها قدرأ أقل من المعاملة الكاملة بالمثل، على نحو ما ينص عليه إعلان الدوحة الوزاري. ووجدت أن مستوى الطموح بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق هو أعلى مما ينبغي مقارنة بالزراعة. وأكدت وجوب تقديم المقترحات القطاعية على أساس طوعي ولزوم تناول الحدود

القصوى للتعريفات وتساعد هذه التعريفات. وأشار إلى أن الإطار المتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ينبغي أن يتيح حصيلة متزنة من حيث تخفيض أو إلغاء التعريفات والحواجز غير التعريفية.

٢٦- وفيما يتعلق بمسائل سنغافورة، بينت معظم البلدان النامية أنها غير مقتنعة بالمكاسب التي قد تجنيها من الضوابط التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية بشأن هذه المسائل. وفي سبيل تحقيق القدرة على الإدارة وترتيب الأولويات في برنامج عمل الدوحة، قد يكون من الأفضل أن يتم التركيز على القضايا التجارية الجوهرية والصميمية في الوقت الراهن، واقترح البعض أن الوقت قد بات مناسباً لحذف هذه المسائل من برنامج عمل منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أن بعض المؤيدين قد أبدوا مرونة في حذف معظم هذه المسائل من جدول أعمال المنظمة، وينبغي بالتالي مراعاة ذلك عند بحث هذا الأمر مستقبلاً. وفي غضون ذلك، يمكن الطلب إلى منظمات أخرى، كالأونكتاد، أن تواصل العمل على بناء الثقة، وأن توضح ما يترتب على هذه المسائل من آثار إنمائية، وأن تعمل على معالجتها معالجة جوهرية.

٢٧- وذكر أنه لا بد من الإقرار بما قدمه الأعضاء المنضمون حديثاً إلى منظمة التجارة العالمية من مساهمات وتنازلات هامة. ويلزم معالجة الهموم الخاصة لهؤلاء الأعضاء معالجة فعالة في برنامج عمل الدوحة.

دور الأونكتاد

٢٨- رُئيَ عموماً أن الأونكتاد يقدم مساهمة هامة للبلدان النامية من حيث مشاركتها مشاركة فعالة في برنامج عمل الدوحة. فالأونكتاد، بوصفه جهة الوصل داخل الأمم المتحدة من أجل معالجة التجارة والتنمية معالجة متكاملة، بإمكانه أن ينهض بدور ميسر من أجل إشراك البلدان النامية إشراكاً أكمل ومفيداً في النظام التجاري متعدد الأطراف والنظام التجاري الدولي الأوسع نطاقاً. وينبغي أن يواصل النهوض بهذا الدور الداعم من خلال البحوث وتحليل السياسات العامة، وتحقيق توافق حكومي دولي في الآراء، وللاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات الموجهة إلى البلدان النامية. وبإمكان الأونكتاد أيضاً أن يوفر محفلاً لتحقيق التوافق في الآراء ولإنضاج المجالات التفاوضية من أجل مواصلة معالجتها في منظمة التجارة العالمية، فيسهم بذلك في إعادة عمل برنامج الدوحة إلى مساره الصحيح. والدعم الذي يقدمه الأونكتاد للبلدان في عملية الانضمام يتصف بدرجة مماثلة من الأهمية.

٢٩- وأُشيدَ إشادة كبيرة بالأمانة على إعدادها مذكرة المعلومات الأساسية (TD/B/50/8) التي تضمنت تقييماً وجيزاً ودقيقاً ومتزناً وتطلعياً للحالة الراهنة المتصلة باستعراض برنامج عمل الدوحة وهواجس البلدان النامية؛ ووجدت المذكرة مفيدة في تيسير مداولات المجلس في هذا الشأن وفي شأن محصلة كانكون. وأعربت البلدان النامية عن تقديرها بشأن معالم التنمية وهي: الانفتاح والتحرير، وجني المكاسب، وإتاحة فرص متكافئة لشركاء غير

متكافئين، والسعي إلى إقامة توازن أفضل، والمصلحة العامة، وأهمية السلع الأساسية، والتماسك والتلاحم، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات. وذكر أن معالم التنمية هي طريقة مفيدة للقيام بشكل منتظم بتقدير ما يحرز ما تقدم في ضمان جني مكاسب إنمائية من النظام التجاري العالمي عموماً ومن المفاوضات التجارية خصوصاً. كما أن بإمكان هذه المعالم أن تكون أدوات هامة ومواضيع مفيدة في توعية العامة بقضايا النظام التجاري متعدد الأطراف من وجهة نظر إنمائية بطريقة إيجابية وبناءة، وفي المساعدة على تحقيق توافق مستديم في الآراء بشأنها. ويمكن تكميل ذلك بمعلومات مرجعية يمكن تتبعها عن حالات فرادى البلدان، وموقع كل منه، ومساحته، وعدد سكانه، والنتائج المحلي الإجمالي للفرد الواحد فيه، والتعليم، والصحة، وعوامل أخرى. واقتراح أن يقوم المجلس، في دورته القادمة، وفي إطار هذا البند، ببحث المعالم الإنمائية لدى تقييمه التقدم المحرز صوب تنفيذ الخطة الإنمائية في برنامج عمل الدوحة. وأبدت آراء أخرى حذرت من أن هذه المعالم قد يتعذر تحقيقها في سياق المنظمة محضاً، وأنه يلزم بالتالي صياغتها بعناية مع منظمات دولية أخرى ذات صلة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ودون الحكم مسبقاً على حصيلته مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٣٠- كما ذكر أنه ينبغي للأونكتاد مواصلة رصد ما يحدث من تطورات في النظام التجاري متعدد الأطراف، وأن يعالج البعد الإنمائي ويساعد البلدان في المفاوضات التجارية على تنمية قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية من أجل إدماج التنمية في صلب السياسات التجارية. كما يضطلع الأونكتاد بعمل هام بشأن الوصول إلى الأسواق، والخدمات، والسلع الأساسية، والتجارة والبيئة، والتجارة والمنافسة، والأفضليات التجارية، والمفاوضات التجارية دون الإقليمية والإقليمية، وتوسيع نطاق التعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل منها النظام الشامل للأفضليات التجارية.

٣١- وأعربت البلدان النامية عن تقديرها للمجتمع الدولي، لا سيما البلدان المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على ما قدموه للأونكتاد من دعم مالي لما يضطلع به من أنشطة مساعدة تقنية متصلة بالتجارة. وأعربت عن بالغ تقديرها للأونكتاد على ما يقدمه من مساعدة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتحديدًا، في دعم البلدان النامية فيما قامت به من أعمال تحضيرية لكانكون، فضلاً عما يقدمه من مساعدة بشأن التكامل الإقليمي. وعلاوة على ذلك، فنظراً لما للبلدان النامية من احتياجات آخذة في النمو في مجالي المساعدة التقنية والمساعدة على بناء القدرات، وفي ضوء ما ينهض به الأونكتاد من عمل لا يثنى في مجالي التجارة والمفاوضات التجارية وما يتصف به من كفاءة فيهما، أهابت البلدان النامية بالمجتمع الدولي أن يوفر للأونكتاد مزيداً من الموارد بغية تمكينه من النهوض بدوره التجاري والإنمائي على أكمل وجه. وذكر أن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه تكميلاً لدور منظمة التجارة العالمية في تقديم المساعدة التقنية. وينهض الأونكتاد بمسؤولية خاصة في وضع الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية (جايتاب) موضع التنفيذ.

٣٢- وأشارت بلدان عديدة إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بـ ٢٥٠/٥٧، اللذين يدعوان الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية إلى الإسهام في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ حصائل مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية والحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات العامة المتصلة بوضع توافق الآراء المحرز في مونتييري بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موضع التنفيذ. وحدد القراران الأونكتاد والمجلس بوصفهما طرفين مؤثرين مؤسسين هامين في العمل، في كامل منظومة الأمم المتحدة، على وضع حصائل مونتييري وجوهانسبرغ والدوحة موضع التنفيذ. هذه المهمة تعمل على تعزيز العلاقة المباشرة بين المجلس والجمعية العامة وتتيح فرصة هامة لإبراز مسألتي التجارة الدولية والمفاوضات التجارية بالنسبة إلى التنمية.

٣٣- وذكر أن للأونكتاد رؤية إنمائية شاملة. وينبغي للأونكتاد الحادي عشر أن يوفر الزخم الصحيح من أجل تعزيز هذه النظرة والمضي قدماً في عمل الأونكتاد، وأن يسهم إسهاماً إيجابياً في إعادة تنشيط النظام التجاري متعدد الأطراف وتوفير الزخم الصحيح من أجل إدماج البلدان النامية في النظام التجاري بما يعود عليها بالنفع. فعلى سبيل المثال، يمكنه المساعدة على تعزيز الروابط بين المفاوضات التجارية من جهة وقدرة البلدان النامية وتنافسيتها على صعيد العرض من الجهة الأخرى، وهي أمور تشكل معوقات لا يستهان بها لدى غالبية البلدان النامية.

- - - - -